تصوره هو المقتضي لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه
بالضرورة وليس تصور الانسان مقتضيا لتصور الحيوان
الناطق بل الامر بالعكس وفيه ما فيه وما في قوله ما يكون
بمعنى التصور ليلا يعترض عليه احد بانه غير مانع لدخول
الدليل فيه لانه يصدق عليه انه ما يستلزم معرفته معرفة
المدلول لان الدليل من التصديقات فلا يدخل فيه التصور انما
وانما قال المصنف معرف الشيء ولم يقل معرفة المعرف
احترازا عن الدور وانما لم يقل لمعرفته قصدا الى التعميم
والمراد من المعرفة ههنا اعم من المعرفة بالحقيقة او الوجه
ببعض العوارض ليشتمل الحد والرسم فلزم مما ذكر انه
يجب ان يكون العلم بالمعرفة سابقا على العلم بالمعرفة
لامتناع كون الشيء معلوما قبل نفسه فيكون المعرف
مساويا له اي للمعرف في العموم وفي ذكر العموم
ههنا استغناء عن ذكر الخصوص لان الشيء لما كان مساويا
لشيء في العموم بحيث لا يكون احدهما اعم من

الآخر

الآخر كان مساويا له في الخصوص ايضا لانه حينئذ لا يكون احدهما
باخص بالضرورة وانما وجب ان يكون المعرف مساويا
للمعرف فيهما لان معرف الشيء لو كان اخص منه لم يشتمل
جميع افراده ولو كان اعم منه لم يميز افراده عن غيره فلا
بد ان يساويه فيهما ليشتمل جميع افراد المعرف ويميز تلك
الافراد عن غيرها ويكون المعرف اجلى منه اي من المعرف
فان قيل والغالب انه لا حاجة الى هذا الشرط لانه قال ما
يكون معرفته سببا لمعرفته علم انه يجب ان يكون السبب و
هو المعرف سابقا على المسبب وهو المعرف وان يكون معلوما
قبله كما مر فلا حاجة الى هذا الشرط لان المعلوم قبل الشيء
كان اجلى منه بالضرورة قلنا ان المصنف رحمه الله في
صدد بيان لوازم التعريف بدليل قوله مساويا له فحينئذ
يكون هذا المقدمة وافيا فقد غنانا ما قد منا ان الشيء
لا يعرف بالمساوي له في الجلاء والخفاء بنفسه او بالاحق منه
سواء كان بمرتبة او بمراتب ينبغي ان يقدم الاعم في التعريف

Copyright © King Saud University